



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ورقة خلفية

جلسة طاولة مستديرة (5)

مدى جذب المناطق الصناعية الفلسطينية للاستثمارات

إعداد

نصر عطيان

تُعرّف المنطقة الصناعية على أنها قطعة أرض تم تطويرها وتقسيمها إلى وحداتٍ صناعيةٍ وفقاً لخطةٍ شاملة، وتتوفر في هذه المنطقة خدمات البنية التحتية (مياه، وكهرباء، وصرف صحي، وطرق، واتصالات). ويمكن أن يشمل ذلك إقامة أبنية صناعية جاهزة (UNIDO, 1997). تلعب المناطق الصناعية دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، وذلك نتيجة مساهمتها الكبيرة في التشغيل وفي الناتج المحلي الإجمالي والتصدير، وغير ذلك من المؤشرات الاقتصادية الكلية. وقد شكلت المناطق الصناعية رافعةً اقتصادية حقيقية لاقتصادات العديد من الدول، كتركيا والتي زاد فيها عدد المناطق الصناعية من 12 منطقة عام 1980 إلى 120 منطقة عام 2009 بطاقةٍ تشغيليةٍ تصل إلى أكثر من 880 ألف عامل. وفي تايلاند وصل إلى 27 منطقة صناعية كبيرة بقيمة استثمارية تصل إلى 21 مليار دولار، وفي فيتنام 71 منطقة صناعية تشغل 22% من القوى العاملة (ماس، 2013).

هناك ثلاثة دوافع رئيسية لإنشاء المناطق الصناعية¹: الدافع الأول، تطوري (Developmental) من أجل تطوير وتحسين مستوى الصناعة في منطقة معينة. أما الدافع الثاني فهو ترويجي (Promotional) لتشجيع إنشاء صناعات جديدة وتطوير الصناعات القائمة وخلق علاقة بين الصناعات عبر تعزيز الروابط الخلفية للصناعات القائمة بالصناعات المستحدثة. ويوجد دافع ثالث يتمثل بتجميع الصناعات المشتتة (Dispersal)، ويقصد بذلك توفير مواقع صناعية للمشاريع التي تواجه صعوبات في التوسع، أو تنظيم المشاريع الصناعية، خصوصاً المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وإرشادها للتوطين في أراضي مناسبة من حيث الخصائص الطبوغرافية والموقع الجغرافي وذلك لمرعاة الجوانب البيئية عبر فصل التجمعات الصناعية عن السكنية، لتعظيم الاستفادة من استخدام الأراضي للأغراض المختلفة. وبالنتيجة، يتم تشجيع الصناعات للانتقال من المدن والتجمعات السكانية إلى المناطق الصناعية لتخصيص خدمات ومرافق بشكل منفصل وموجه للصناعات، لتجنب الاختناقات المرورية (ماس، 2013). وعلى المستوى الفلسطيني، قد تكون منطقة رام الله والبييرة الصناعية مثال على المناطق العشوائية والمشتتة.

أما بالنسبة للحوافز والامتيازات التي يمكن تقديمها للمشاريع في المناطق الصناعية، فهي متعددة ومتنوعة تبعاً لطبيعة المنطقة الصناعية ونوعها والهدف من إنشائها والموقع الجغرافي المقامة عليه. فقد تضمن الدليل الإرشادي الصادر عن المنظمة الدولية للتنمية الصناعية (UNIDO, 1997) رزمة من الحوافز التي يمكن تقديمها للمشاريع المقامة في المناطق الصناعية، وهي:

- ✧ أسعار مخفضة نسبياً للأراضي ولإيجارات الأبنية الصناعية.
- ✧ أسعار مدعومة وتفضيلية للمياه والكهرباء والاتصالات وباقي خدمات البنية التحتية.
- ✧ تسهيل للإجراءات وحصرها في نافذة واحدة.
- ✧ إعفاءات من رسوم الاستيراد والتصدير، ومن ضرائب الدخل، وتقديم إعانات (وهذه النقطة تخص المناطق الصناعية الحرة والحدودية) (World Bank, 2009).

وقد بدأت السلطة الفلسطينية التحضير لإنشاء مناطق صناعية منذ تأسيسها عام 1994. وفي عام 1996 قامت السلطة الفلسطينية بإنشاء دائرة مختصة بمتابعة برنامج المناطق الصناعية تابعة لوزارة الصناعة الفلسطينية، حسب ما كانت تسمى في ذلك الوقت، ثم حولتها في العام 1998 إلى مؤسسة مستقلة لتكون النافذة الاستثمارية في المناطق الصناعية الفلسطينية، وهي "الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة". وبعد ذلك أصدرت السلطة الفلسطينية في العام نفسه قانون رقم 15 لسنة 1998 بشأن

¹ تختلف المناطق الصناعية Industrial State عن المواقع الصناعية (Industrial Zone)، حيث لا تأتي المواقع الصناعية ضمن خطة تطوير وتنمية شاملة، بل هي مجرد قطعة أرض تخصصها الهيئة المحلية بغرض حصر المشاريع الصناعية في بقعة واحدة، وبحيث لا يسمح بإقامة المشاريع الصناعية خارج هذه المواقع، وأهم ما يميز تعريف المناطق الصناعية أنه يضع برامج ومشاريع تطوير المناطق الصناعية ضمن خطة شاملة تشمل الدور الاقتصادي والاجتماعي والجوانب البيئية والحضرية للمناطق الصناعية. فمثلاً المنطقة الصناعية في رام والبييرة لا تقع ضمن هذا التعريف (ماس، 2013).

المدن والمناطق الصناعية الحرة، إضافة إلى مجموعة من القوانين في الشأن الاقتصادي وفي مقدمتها قانون تشجيع الاستثمار، قانون الأوراق المالية، وقانون الضرائب، أملاً منها في تنشيط الحركة الاستثمارية في فلسطين بشكل عام والمناطق الصناعية بشكل خاص (مكحول وعطياني، 2004). وتوجت هذه الجهود بإنشاء عدة مناطق صناعية بالتعاون مع الدول المانحة والمؤسسات الدولية الداعمة، وهذه المناطق موزعة كما يلي: منطقة غزة الصناعية، ومدينة أريحا الزراعية الصناعية، ومنطقة جنين الصناعية، ومنطقة بيت لحم الصناعية، إضافة إلى منطقة ترقوميا الصناعية والتي مازالت في طور التحضير.

تأتي هذه الورقة ضمن توجهات "ماس" لعقد لقاءات الطاولة المستديرة التي تتناول مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام العام بهدف الخروج بتوصيات تخدم صانعي القرار. وفي هذا السياق ستعرض هذه الورقة موضوع مدى جذب المناطق الصناعية الفلسطينية للاستثمارات، إضافة إلى مناقشة الحوافز الاستثمارية والسياسات العامة المتعلقة بالمناطق الصناعية.

نبذة عن المناطق الصناعية القائمة

يحتوي هذا الجزء على معلومات إحصائية عن المناطق الصناعية التي أُعدت من قبل معدّ الورقة والتي استند فيها إلى موقعه الوظيفي كمدير للمناطق الصناعية. وهذه الإحصاءات مبنية على عدد المنشآت المقامة فقط. وهي بالتالي تختلف عن إحصاءات هيئة المدن الصناعية التي تم الاطلاع عليها والخاصة بالمنشآت المقامة وتلك التي أنهت/تتهي الإجراءات القانونية تحضيراً لإقامتها.²

1. منطقة غزة الصناعية (GIE - Gaza Industrial Estate)

تعتبر منطقة غزة الصناعية أولى المناطق الصناعية، حيث تم انشاؤها في العام 1997، فيما بدء تشغيلها العام 1999، وتتميز المنطقة بموقعها الاستراتيجي بالقرب من المطار والموانئ والمعابر الرئيسية. فهي تقع على بعد 3 كم من مدينة غزة. وتشتمل التسهيلات في المنطقة على العديد من الخدمات البنكية، والبريدية، والجمارك، والشحن، والتخليص، وخدمات البنية التحتية، كما تشمل محطة توليد كهربائية خاصة بها إضافة إلى الشبكة الوطنية.

تضم منطقة غزة الصناعية ما يقارب 50 هكتار (500 ألف م²)، ويخصص 66% منها للاستثمارات الصناعية، و30% منها للطرق والمساحات الخضراء، والمساحة المتبقية (4%) فقد تم تخصيصها لصهاريج المياه ومضخات المياه العادمة. وقد استهدفت المنطقة الصناعية في غزة كافة الصناعات الفلسطينية حيث تركزت فيها صناعات الأغذية والبلاستيكية والمعدنية والملابس والأقمشة وغيرها من الأنشطة. وقد بلغ عدد المصانع العاملة فيها نهاية العام 2017 حوالي 26 منشأة صناعية. ويعمل فيها حوالي 700 عامل، فيما تبلغ العمالة المباشرة في حال التشغيل الكامل للمنطقة الصناعية، بحسب التوقعات، حوالي 1500 عامل. وأشارت البيانات المتوفرة من الهيئة العامة للمدن الصناعية الفلسطينية إلى أن حجم الاستثمار الكلي بلغ حوالي 168 مليون دولار أمريكي شاملاً المعونات والمنح المقدمة.

أما عن نوع التأجير الموجود في منطقة غزة الصناعية فهو يأخذ شكلين:

1. مباني صناعية جاهزة للإيجار (هناجر) ويبلغ سعر التأجير للمتر المربع الواحد 26 دولاراً في السنة.
2. أراضي فضاء مزودة بخدمات البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي واتصالات وطرق وغيرها ويبلغ سعر التأجير للمتر المربع الواحد 8 دولار في السنة.

² أنظر جدول (1) في الملحق للاطلاع على تلخيص للمؤشرات الرئيسية للمناطق الصناعية.

2. منطقة جنين الصناعية (Jenin Industrial Estate - JIE)

تقع منطقة جنين الصناعية إلى الشمال من مدينة جنين، حوالي 1.6 كم إلى الغرب على الطريق رقم 60، وعلى المناطق الحدودية بين شمال الضفة الغربية وأراضي العام 1948. وتبلغ مساحة هذه المنطقة حوالي 95 هكتار (950 دونم)، منها 68.6 هكتار للمواقع الصناعية والتجارية، والباقي مخصص للطرق والكراجات والمخازن، إضافة إلى المناطق الخضراء.

وقد انطلقت فكرة المشروع لمنطقة جنين الصناعية عام 1996 وذلك بهدف خلق فرص عمل جديدة واستيعاب جزء كبير من العمالة الكبيرة في محافظات شمال الضفة الغربية إضافة إلى خفض الاعتماد الفلسطيني على سوق العمل الإسرائيلي، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وقد استهدفت منطقة جنين الصناعية جميع الأنشطة والقطاعات الصناعية بما فيها الزراعية والغذائية وذات التكنولوجيا العالية.

وقد حظيت منطقة جنين الصناعية باهتمام كبير من قبل الحكومة الألمانية التي أخذت على عاتقها توفير خدمات البنية التحتية الخارجية للمنطقة، إضافة إلى قيام الحكومة التركية بدعم الحكومة الفلسطينية بحوالي 12 مليون دولار لاستملاك الأراضي لتصبح جاهزة للتأجير. وقد تم تأسيس الشركة التركية توب بيس TOBB- BIS لإدارة وتشغيل المنطقة الصناعية وتوفير وتطوير البنية التحتية الداخلية. ويتوقع أن يبلغ حجم الاستثمار في المنطقة الصناعية شاملاً البنية التحتية الداخلية والخارجية حوالي 74 مليون دولار. كما يوجد في منطقة جنين الصناعية نوعين من التأجير: مباني صناعية جاهزة للإيجار (هناجر) وأراضي فضاء مزودة بخدمات البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي واتصالات وطرق وغيرها. وبالرغم من مرور عقدين على فكرة الإنشاء، إلا أنه من المتوقع أن تبدأ عملية التشغيل في هذه المنطقة العام 2020.

3. منطقة أريحا الزراعية الصناعية (Jericho Argo- Industrial Park- JAIP)

جاءت مدينة أريحا الزراعية الصناعية كأحد مشاريع مبادرة السلام التي طرحها رئيس الوزراء الياباني الأسبق عام 2006 ضمن مشروع "ممر السلام والازدهار"، وانسجاماً مع الرؤية الفلسطينية في تطوير منطقة أريحا والأغوار. وفي العام 2012 وقعت الحكومة الفلسطينية ممثلة بالهيئة العامة للمدن الصناعية عقد الامتياز مع شركة أريحا لتطوير المنطقة الزراعية الصناعية للبدء بإنشاء البنية التحتية الداخلية للمدينة الصناعية. وقد تم تطوير البنية التحتية الخارجية والداخلية بالتعاون ما بين الوكالة اليابانية للتنمية JICA وهيئة المدن الصناعية وشركة أريحا لتطوير المنطقة الصناعية، حيث بدأت مرحلة التشغيل في المنطقة العام 2014.

تقع مدينة أريحا الصناعية الزراعية على الجهة الشمالية الشرقية لمدينة أريحا، وتبعد حوالي 4 كم عن وسط المدينة، وحوالي 800 متر عن شارع رقم 90 الذي يربط شمال فلسطين بجنوبها. وتبلغ المساحة الإجمالية للمدينة الصناعية 615 دونم. وقد استهدفت مدينة أريحا الصناعية في مرحلتها الأولى (140 دونم) الصناعات الزراعية والنشاطات المرتبطة بها، في حين تم فتح باب الاستثمار لجميع الأنشطة الصناعية في المرحلة الثانية من المشروع والبالغة 485 دونم. ويوجد في مدينة أريحا الصناعية نوعين من التأجير: مباني صناعية جاهزة للإيجار (هناجر) وأراضي فضاء مزودة بخدمات البنية التحتية من مياه وكهرباء وصرف صحي واتصالات وطرق وغيرها.

وقد بدء العمل على المرحلة الثانية من المدينة الصناعية، حيث تم تأهيل وتسوية الجزء الأول من هذه المرحلة والبالغ مساحته 100 دونم. ويجري العمل حالياً على استكمال عملية الاستلام والتسليم من قبل هيئة المدن الصناعية إلى الشركة المطورة. وقد بلغ عدد المصانع والشركات العاملة في المنطقة الصناعية حتى نهاية الربع الثاني من العام 2018 حوالي 15 مصنعاً، ومن المتوقع أن يتم تشغيل عدد آخر من المنشآت الصناعية مع نهاية العام 2018 والتي يصل عددها حسب المخطط إلى 50 منشأة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة اليابانية قد تبرعت بتنفيذ مشروع بناء مركز تدريب صناعي في مدينة أريحا الصناعية بقيمة 4 مليون

دولار إضافة إلى بناء نظام طاقة شمسية على أسطح الهناجر والمباني الصناعية في هذه المرحلة بتمويل مشترك بين الجانب الياباني والشركة المطورة بتكلفة تقريبية حوالي 5 مليون دولار، حيث تم إنجاز الجزء الأكبر منه.

5. منطقة بيت لحم الصناعية (Bethlehem Industrial Estate -BIE)

تقع منطقة بيت لحم الصناعية في منطقة هندازة - بريضة وعلى بعد حوالي 10 كم من وسط مدينة بيت لحم. وحظيت المنطقة باهتمام الجانب الفرنسي حيث جاءت بعد توقيع بروتوكول المنحة الفرنسية في العام 2008 بين دولة فلسطين والجمهورية الفرنسية. وتبلغ مساحتها حوالي 195 دونم وتستهدف الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وقد بدء العمل على تطويرها وإنشائها العام 2013، حيث أوكلت هيئة المدن الصناعية مسؤولية تطوير البنية التحتية للمنطقة إلى شركة فلسطينية فرنسية. وتم التخطيط لتنفيذ المنطقة الصناعية على مرحلتين، الأولى وتبلغ مساحتها حوالي 53 دونم، والثانية وتبلغ حوالي 40 دونم والمبنى الصناعي وتبلغ مساحته حوالي 16 دونم.

وقد بلغ عدد المصانع العاملة فيها 10 مصانع من أصل 23 مصنع متوقع أن تعمل في المرحلة الأولى ويعمل فيها نحو 350-400 عامل. ومن المتوقع أن تعمل هذه المنطقة على خلق حوالي 1500 فرصة عمل مباشرة في حال اكتمالها، ومن المتوقع أن يبلغ العدد الإجمالي للمصانع المتوقع تشغيلها في منطقة بيت لحم الصناعية في حال اكتمالها حوالي 60 مصنعاً. تقدم منطقة بيت لحم الصناعية نوع واحد من التأجير وهو أراضي فضاء مجهزة بالبنية التحتية، بسعر تأجيري 8 دولار للمتر المربع الواحد في السنة، فيما بلغ حجم الاستثمارات الموجودة فيها حوالي 50 مليون دولار حالياً شاملة الدعم والمنح المقدمة من الحكومة الفرنسية وعمليات تأهيل البنية التحتية الخارجية والداخلية للمنطقة الصناعية إضافة إلى الاستثمارات والمصانع القائمة فيها.

السياسات الحكومية الخاصة بالمناطق الصناعية

يعتمد نجاح المناطق الصناعية في تحقيق أهدافها على عدة عوامل من أهمها: البيئة الاستثمارية المشجعة وتوفر البيئة القانونية والتشريعية، ووجود القوانين المنظمة للعمل التجاري ومختلف الأنشطة الاقتصادية خاصة الصناعية منها. هذا إضافة إلى الخدمات والحوافز والمزايا التشجيعية التي تقدمها المنطقة الصناعية للمستثمرين سواء كانوا محليين أو خارجيين (مكحول، 1998. والسراج، 2003) وقد حددت الحكومة الفلسطينية عدد من السياسات العامة والحوافز على النحو التالي:

- السياسات العامة تجاه المناطق الصناعية (الحوافز الاستثمارية)
حدد قانون رقم (10) لسنة 1998 بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة الحوافز المقدمة للمنشآت العاملة في المدن الصناعية كما يلي:

- مادة (38): إعفاء من الرسوم الجمركية: تعفى من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم الملحقة بها ورخص استيراد جميع البضائع والمواد والآلات ووسائل النقل المستوردة من الخارج لداخل المنطقة الصناعية الحرة بقصد استعمالها داخل المنطقة الصناعية الحرة أو أي مشروع صناعي فيها.
- مادة (39): إعفاء منتجات موزدة من الرسوم والضرائب: لا تخضع البضائع والمنتجات المحلية التي يجري توريدها إلى المنطقة الصناعية الحرة من سائر الأراضي الفلسطينية الأخرى لأي إجراءات أو ضرائب أو رسوم مقررة.
- مادة (40): إعفاء منتجات مصدرة من الرسوم والضرائب: لا تخضع للقواعد والإجراءات المقررة قانوناً للتصدير ولضريبة الصادرات وغيرها من الضرائب جميع البضائع والمنتجات المصنعة في المناطق الصناعية الحرة التي تصدر للخارج.
- مادة (47): ضريبة الدخل: ضريبة الدخل على المشاريع المرخصة أو المشاريع التصنيعية أو أعمال المطورين تكون طبقاً لما هو محدد بموجب هذا القانون أو بموجب أي قانون آخر أيهما أفضل لصالح تلك المشاريع.

قرار مجلس الوزراء رقم (8) لسنة 2017 حول نظام عقد حوافز للمشاريع في المدن والمناطق الصناعية الحرّة لغايات تشجيع الاستثمار كما يلي:

مادة (4): حوافز المشاريع: تمنح المشاريع المسجّلة لدى الهيئة مزايا نظام عقد حزمة الحوافز الاضافية المنصوص عليها في هذا النظام وفق الآتي:

1. التخفيض للحافز الضريبي لمدة ثلاث سنوات إضافية على مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في القانون، للمشاريع الجديدة، أو تطوير مشروع قائم لم يستفد من برامج المنح قبل عملية التسجيل، ويتم تنفيذها ضمن نطاق المناطق المعتمدة.

2. التخفيض للحافز الضريبي لمدة ثلاث سنوات إضافية على نفس الشريحة التي يخضع لها المشروع وقت التشغيل بعد الانتقال، للمشاريع المستفيدة من حوافز القانون، ولم تستفد من برامج المنح قبل عملية النقل، وتنتقل نشاطها إلى منطقة تقع ضمن نطاق المناطق المعتمدة.

3. التخفيض للحافز الضريبي لمدة ثلاث سنوات إضافية على مدة الخمس سنوات المنصوص عليها ضمن القانون للمشاريع الجديدة، أو التي تتم ضمن معايير تطوير مشروع قائم، والتي استفادت من برامج المنح قبل عملية التسجيل، ويتم تنفيذها ضمن نطاق المناطق المعتمدة.

مادة (5): حوافز جهات التمويل: تتم معاملة القروض الميسّرة التي تمنحها مؤسسات التمويل والبنوك لتمويل المشاريع ضمن المناطق المعتمدة، معاملة القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل وللأنظمة الصادرة بموجبه.

وبحسب قرار مجلس الوزراء، مادة (2) حول شروط الاستفادة من الحوافز، فإن تقديم هذه الحوافز مربوط باستيفاء الشروط التالية:

1. الحصول على التراخيص الإلزامية من الجهات المختصة.
2. استيفاء كافة الشروط المنصوص عليها في القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه.
3. الحفاظ على الحد الأدنى من الموظفين طوال فترة الاستفادة من الحوافز، ويضع مجلس الإدارة التعليمات الإلزامية بعدد الموظفين وتخصصاتهم.

وعند الحديث عن الأراضي الفلسطينية فإنه لا بد من مراعاة الخصوصية التي تمتاز بها الضفة الغربية وقطاع غزة، عن غيرها من الدول المجاورة. وتتمثل تلك الخصوصية في أننا نتحدث عن أراضي لا زالت محتلة، ولا تملك السلطة الفلسطينية كامل السيادة عليها. إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. ويستدعي هذا الوضع خلق حوافز مميزة للتغلب على تلك الصعوبات. ولكن يلاحظ وجود نقص في منظومة الحوافز الاستثمارية المقدّمة للمناطق الصناعية وخاصة عند مقارنتها بالحوافز التي تقدمها الدول. فالحوافز الاستثمارية في تركيا تضم:

- ✦ إعفاء المشروع من رسوم الربط مع شبكة الكهرباء وتركيب العدادات، شرط أن نقل الطاقة المستخدمة عن 1,000 كيلوات.
- ✦ إعفاء المشروع من ضريبة القيمة المضافة حتى العام 2015.
- ✦ إعفاء المشروع من الضريبة على خدمات الاتصالات الهاتفية حتى العام 2015.
- ✦ منح خصم يصل إلى 15% على أسعار الأراضي المستخدمة للأغراض الصناعية.
- ✦ المساهمة بـ 50% من تكاليف الإنفاق على البحث والتطوير.
- ✦ المساهمة بـ 50% من تكاليف معالجة التلوث.

✧ المساهمة بـ 30% من تكاليف التدريب وتمتية الموارد البشرية.

وفي تايلاند تضم الحوافز الاستثمارية:

- ✧ خصم على رسوم الاستيراد للمواد الخام والمعدات.
- ✧ خصم على العلامات التجارية وبراءات الاختراع لمدة خمس سنوات.
- ✧ خصم على ضريبة المبيعات للمنشآت العاملة في المناطق الصناعية يصل إلى 90% لمدة أقصاها خمس سنوات.
- ✧ خصم 10% على أثمان الكهرباء لمدة خمس سنوات من تشغيل المشروع.

الخلاصة

يتضح أن هناك جهود مكثفة بذلت في تأسيس وإنشاء المناطق الصناعية. وقد تكلفت هذه الجهود بوضع الأنظمة والقوانين والحوافز الاستثمارية والسياسات العامة. ولا زالت هذه الجهود مستمرة، وبدليل التوجه لإنشاء المنطقة الصناعية في الخليل- ترقوميا. وبحسب ما جاء في هذه الورقة فإن هناك أهداف أساسية للمناطق الصناعية متمثلة بالتطوير والترويج والتخلص من المناطق العشوائية (الصناعات المشتتة بين المناطق السكنية)، وذلك لتحقيق الأهداف التنموية. كما أن السياسات العامة والتسهيلات والحوافز الاستثمارية تعتبر الأدوات الرئيسية التي تعمل على تحقيق أهداف المناطق الصناعية.

ووضّحت الورقة أن الحوافز القانونية المقدمة للمناطق الصناعية تقل عن دول نجح فيها إنشاء هذه المناطق في تحقيق نمو اقتصادي. وبالاطلاع على الطاقة التشغيلية والمتوقعة لهذه المناطق، يمكن الاستنتاج انه لا يعول عليها في جذب النشاطات الصناعية بعيداً عن المناطق السكنية وحصرها في مناطق صناعية خاصة، وهذا يؤثر سلباً على تحقيق الأهداف التنموية الاقتصادية.

وبناء على ذلك يمكن وضع مجموعة من الاسئلة والمحاور للنقاش، وذلك كما يلي:

- هل نجحت المناطق الصناعية في تحقيق أهدافها التنموية المتمثلة بتعزيز النشاط الصناعي وزيادة التصدير بشكل ملموس؟
- هل يمكن اعتبار الحوافز الاستثمارية والتسهيلات كافية؟ وهل يمكن اعتبار الوضع الحالي للمناطق الصناعية مرضٍ من جانب جذب الاستثمارات؟
- في الوقت الذي يتم فيه التوجه لإقامة مناطق صناعية جديدة، وتطوير المناطق المقامة حديثاً، فإنه يتم إهمال البنية التحتية والتنظيمية للمناطق الصناعية القديمة مثل المنطقة الصناعية في الخليل. والسؤال هنا: ما هو مصير هذه المناطق في المستقبل؟ وهل سيتم نقلها؟ أو ما هي رؤية صانعي القرار؟
- هل تم انجاز المرحلة الزمنية الاولى والثانية للمدن الصناعية ضمن ما هو مخطط؟ وما هي المشاكل والمعوقات؟
- هل يعتبر القطاع الخاص المناطق الصناعية وجهة استثمارية مجدية أم لا؟ ولماذا؟

المراجع:

- فلاح، بلال، وأبو هنطش: دراسة استكشافية لنقل الصناعات في محافظة رام الله والبيرة من المناطق الحالية الى مناطق صناعية جديدة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس- رام الله، فلسطين. 2013
- السراج، يحيى. منطقة غزة الصناعية: تقييم مرحلي. سلسلة تقارير الأبحاث رقم 14. مركز تطوير القطاع الخاص. نابلس، فلسطين. 2003.
- صالح، حس. مدخل الى جغرافية الصناعة. الطبعة الاولى. دار الشروق للنشر والتوزيع. عمان، الأردن. 1985.
- عبد الرحمن، عبد الله. التنمية الصناعية في العالم الثالث: دراسة ميدانية على منطقة الرسيل الصناعية سلطنة عمان. مجلة العلوم الاجتماعية- العدد الثالث. 1994.
- مكحول، باسم. المناطق الصناعية الفلسطينية ودورها المتوقع في التشغيل. ورقة مقدمة الى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين- أوراق العمل الكاملة، المجلد الثاني. وزارة العمل. رام الله، فلسطين. 1998.
- مكحول، باسم، وعطياني، نصر. هيكل التكاليف واقتصاديات الحجم في الصناعات الفلسطينية وأثرهما على القدرة التنافسية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس. رام الله، فلسطين. 2004.
- وزارة التخطيط الفلسطينية. خطة التنمية متوسطة المدى 2005- 2007. رام الله، فلسطين. 2005.
- الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرّة. رام الله- فلسطين. بيانات غير منشورة. 2018.
- United Nations Industrial Development Organization- UNIDO. Industrial Estates: Principles & Practice. Vienna.1997.

ملحق (1):

جدول (1): أهم المؤشرات الخاصة بالمناطق الصناعية الفلسطينية

| المنطقة الصناعية | حجم الاستثمار الحالي مليون دولار | نوع المنطقة | المساحة بالدونم | حجم العمالة الحالية | المساحات المؤجرة | سعر التأجير \$ ١م / 2 سنوي | بداية التشغيل |
|------------------|----------------------------------|--|-----------------|---------------------|------------------|----------------------------|---------------|
| أريحا | 80 | زراعية صناعية | 615 | 600 | 140 | ارض: 9 هنجر: 17 | 2014 |
| غزة | 186 | صناعية | 500 | 700 | 85 | ارض: 8 هنجر: 26 | 1999 |
| بيت لحم | 50 | الأغذية الزراعية ذات التكنولوجيا العالية | 195 | 400-350 | 53 | أرض: 6 | 2013 |
| جنين | 40 | صناعات مختلفة | 902 | - | - | - | 2020 |

المصدر: هيئة المدن الصناعية والشركات المطورة، 2018.